



بنك الكويت المركزي



إضاءات من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥

بنك الكويت المركزي





إضاءات من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥

رقم الصفحة

- | | |
|----|---|
| 1 | (1) الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي |
| 3 | (2) المستوى العام للأسعار المحلية |
| 5 | (3) السكان والقوى العاملة |
| 7 | (4) التطورات النقدية وسعر الصرف |
| 9 | (5) الائتمان المصرفي |
| 10 | (6) أسعار الفائدة المحلية |
| 11 | (7) أدوات الدين العام وسوق الودائع بين البنوك المحلية |
| 12 | (8) عمليات المقاصة والمدفوعات |
| 14 | (9) الإشراف والرقابة المصرفية |
| 15 | (10) المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي |
| 21 | (11) المالية العامة |
| 30 | (12) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات |
| 36 | (13) سوق الكويت للأوراق المالية |



(1) النتائج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

ارتفاع قيمة الناتج
المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة بنحو

1.8%

تراجع القيمة المضافة
بالأسعار الثابتة في
مجموع القطاعات النفطية
بمأنسبته

1.7%

نمو القيمة المضافة
بالأسعار الثابتة من
مجموع القطاعات
غير النفطية بنحو

1.3%

تراجع
قيمة الناتج المحلي
الإجمالي بالأسعار
الجارية بما نسبته
25.9%

تراجع القيمة المضافة
بالأسعار الجارية في
مجموع القطاعات النفطية
بنحو

46.2%

ارتفاع القيمة المضافة
بالأسعار الجارية من
مجموع القطاعات غير
النفطية بما نسبته

3%



(2)

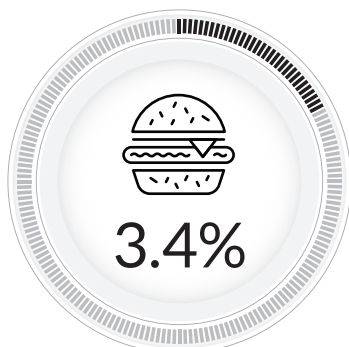
المستوى العام
للأسعار المحلية



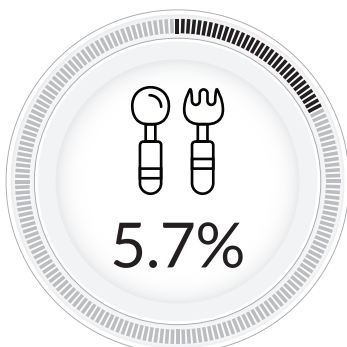
3.3%

معدل ارتفاع نسبة التضخم
2015

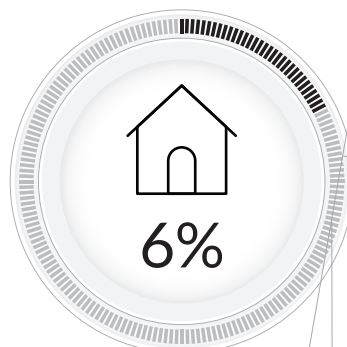
أبرز الارتفاعات



الأغذية والمشروبات



المطاعم والفنادق



خدمات المساكن

ارتفاع
معدل التغير في الرقم
القياسي لأسعار الجملة
ليبلغ نحو
3%

سجلت أسعار الجملة للسلع
المنتجة محلياً **ارتفاعاً** بنحو
6.3%

في حين سجلت أسعار الجملة
للسلع المستوردة **ارتفاعاً** بنحو
1.3%



(3) السكان والقوى العامة

ارتفاع معدل النمو
السكاني ليبلغ نحو

3.6%

بينما ارتفعت أعداد
السكان غير
الكويتيين بمعدل

4.1%

ارتفاع أعداد
السكان
الكويتيين بنحو

2.5%

زيادة
معدل نمو القوي
العاملة ليبلغ نحو
4.8%

وبلغ معدل نمو القوي
العاملة الكويتية نحو
3.2%

ارتفاع
أعداد القوي العاملة في
القطاع الخاص بمعدل
6.1%

بينما بلغ معدل نمو القوي
العاملة في القطاع الحكومي نحو
4.4%



(4)

التطورات النقدية
وسعر الصرف

إستمرار جهود بنك الكويت
المركزي في رسم وتنفيذ
السياسة النقدية مما يساهم في
تكريس دعائم الاستقرار النقدي

استمرار تطبيق نظام ربط سعر
صرف الدينار بسلة خاصة موزونة
من عملات أهم الدول التي ترتبط
معهما دولة الكويت بعلاقات
تجارية ومالية

ارتفاع سعر
صرف الدولار الأمريكي
مقابل
الدينار الكويتي بنسبة
3.6%
بنهاية عام 2015

تباطؤ
معدل نمو
السيولة المحلية
ليبلغ نحو
1.2%
بنهاية عام 2015

ارتفاع صافي الموجودات
المحلية للبنك المركزي والبنوك
المحلية بنسبة
4.6%

وانخفاض صافي الموجودات
الأجنبية بنسبة
2.1%



(5)
الائتمان
المصرفي

ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم
في التسهيلات الائتمانية المقدمة من
البنوك المحلية بنسبة

8%

استحوذت التسهيلات الائتمانية
الشخصية على نسبة

41.7%

من إجمالي تلك التسهيلات
الائتمانية

انخفاض

قيمة تمويل الواردات
المدفوعة عن طريق البنوك
المحلية بنسبة

2.9%



(6) أسعار الفائدة المحلية

تم رفع سعر الخصم
بمقدار

0.25%

في ديسمبر 2015

وذلك ضمن إطار متابعة بنك الكويت
المركزي لتطورات مستويات أسعار
الفائدة المحلية على الدينار الكويتي
من جهة واتجاهات أسعار الفائدة على
العملات الرئيسية من جهة أخرى

استمرار

الهوامش القائمة بين
متوسطات أسعار
الفائدة على الودائع
لدى البنوك المحلية
لصالح الدينار الكويتي

ارتفاع

متوسط أسعار الفائدة
على ودائع العملاء
لأجل بالدينار الكويتي،
وتراجعها على الودائع
بالدولار الأمريكي



(7) أدوات الدين العام وسوق الودائع بين البنوك المحلية

استقر

الرصيد القائم لسندات الخزانة في
نهاية عام 2015 عند مستواه في نهاية
عام 2014 والبالغ 1587.3 مليون دينار

ارتفاع

قيمة المعاملات في سوق الودائع
المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
بنسبة

6%

انخفاض رصيد مطالب البنوك
المحلية على البنك المركزي
بنسبة

18%



(8) عمليات المقاصة والمدفوعات

ارتفاع
عمليات المقاصة للشيكات
المسحوبة على حسابات
العملاء لدى البنوك المحلية
بنسبة

5.6%

ارتفاع
قيم المعاملات التي تمت
عبر أجهزة السحب الآلي
بنسبة

5.2%

ارتفاع
إجمالي قيم المعاملات التي
تمت عبر أجهزة نقاط البيع
بنسبة
13.2%



(9)
الإشراف والرقابة
المصرفية

مواصلة تطبيق المعايير الرقابية
الصادرة عن لجنة بازل (حزمة إصلاحات
بازل ٣) حيث أُستكمل في شهر أكتوبر
2015 تطبيق معيار صافي التمويل
المسقر بحيث أصبحت هذه المعايير
مطبقة بكاملها

بلغ عدد وحدات الجهاز
المصرفي والمالي المحلي
الخاضعة لإشراف ورقابة بنك
الكويت المركزي

148

وحدة
بنهاية عام 2015



(10)
المؤشرات المالية
للجهاز المصرفي
والمالي

ارتفاع الميزانية المجمعة للبنوك المحلية
بنسبة

5.7%

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على
القطاع الخاص بنسبة

7.6%

بنهاية عام 2015

ارتفعت مطالب البنوك المحلية
على الحكومة بنسبة

1.1%

انخفاض المطالب على البنك المركزي
بنسبة

18.5%

ارتفاع أرصدة ودائع القطاع
الخاص المقيم لدى البنوك
المحلية بنسبة

1.3%

ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة
لدى البنوك المحلية بنسبة

11.2%

ارتفاع
رصيد صافي الموجودات
الأجنبية لدى البنوك المحلية
بنسبة

6.4%

في نهاية عام 2015

ارتفاع
أرصدة الحسابات
النظامية لدى البنوك
المحلية بنسبة
17.5%
في نهاية عام 2015

توافرت للبنوك المحلية
موارد مالية إجمالية من
عملياتها المحلية
بقيمة
3884.5
مليون دينار

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

ارتفاع معايير التوظيف المالي

ارتفاع معايير الربحية

ارتفاع معيار كفاية رأس المال
في نهاية عام 2015

تراجع

قيمة الميزانية
المجمعة لشركات
الاستثمار المحلية
بنسبة

6.1%

في نهاية عام 2015

تراجع
قيمة الميزانية
المجمعة لشركات
الاستثمار التقليدية
بنسبة
2.1%
في نهاية عام 2015

تراجع
قيمة الميزانية المجمعة
لشركات الاستثمار التي
تعمل وفق أحكام
الشريعة الإسلامية بنسبة
11.2%
في نهاية عام 2015

تراجع
أرصدة الحسابات
النظامية لشركات
الاستثمار المحلية
بنسبة
2.6%
في نهاية عام 2015

تراجع
الميزانية المجمعة
لشركات الصرافة المحلية
بنسبة
0.1%
في نهاية عام 2015



(11)
المالية العامة

انخفاض
إجمالي الإيرادات العامة
الفعلية بنسبة
21.6%
ضمن الموازنة العامة للسنة
المالية 2015/14

ارتفاع
الأهمية النسبية
للإيرادات غير النفطية
الفعلية في إجمالي
الإيرادات العامة
المحصلة إلى نحو
9.7%
خلال السنة المالية 2015/14

ارتفاع
المصروفات العامة
الفعلية بنسبة
13.3%
للسنة المالية 2015/14

ارتفاع
المصروفات الفعلية
ضمن الباب الأول
"المرتبات والأجور" بنسبة

5.3%
للسنة المالية 2015/14
مقارنة بمستواها للسنة
المالية السابقة

شكلت المصروفات
الجارية ما نسبته
91.3%
من إجمالي المصروفات
العامة الفعلية

ارتفاع
المصروفات الرأسمالية
الفعلية بنسبة
6.9%
خلال السنة المالية 2015/14
مقارنة بمستواها خلال السنة
المالية السابقة

تراجع
الفائض الفعلي للموازنة
العامة للسنة المالية 2015/14
بنسبة
72.8%
مقارنة بمستواه للسنة المالية السابقة

تراجع
إجمالي الإيرادات العامة
المقدرة للسنة المالية
2016/15
بنسبة
39.1%
مقارنة بتقديراتها للسنة
المالية السابقة

انخفاض

إعتمادات المصروفات العامة
للموازنة العامة للسنة المالية
2016/15 بنسبة

17.4%

مقارنة بمثيلتها للسنة المالية 2015/14

انخفاض

الأهمية النسبية لإعتمادات المصروفات
الجارية ضمن الموازنة العامة للسنة
المالية 2016/15 لتصل إلى

87.7%

مقابل نحو 90% في السنة
المالية السابقة

ارتفاع

اعتمادات المصروفات
الرأسمالية ضمن الموازنة
العامة للسنة المالية 2016/15
بنسبة

2.3%

مقارنة بمستواها خلال السنة
المالية السابقة

انخفاض

إجمالي الإيرادات العامة
الفعلية المحصلة خلال الأشهر
التسعة الأولى للسنة المالية
2016/15 بنسبة

46.3%

مقارنة بالفترة المقابلة من
السنة المالية السابقة

بلغت قيمة
العجز المقدّر
للموازنة العامة
للسنة المالية
2016/15 نحو

6960.4
مليون دينار

انخفاض

قيمة الإيرادات الفعلية النفطية
المحصلة خلال الفترة من
إبريل - ديسمبر 2015، بنسبة

45.8%

مقارنة بالفترة المقابلة من
السنة المالية السابقة

انخفاض
إجمالي المصروفات العامة
الفعلية خلال الأشهر التسعة
الأولى من السنة المالية 2016/15
بنسبة

24%

مقارنة بالفترة المقابلة من
السنة المالية السابقة

شكلت المصروفات الجارية خلال
الأشهر التسعة الأولى من
السنة المالية 2016/15 ما نسبته

37%

من إعتمادات المصروفات الجارية
لكامل السنة المالية المذكورة

سجلت الموازنة العامة
خلال الأشهر التسعة
الأولى من السنة المالية
2016/15 **فائضاً** فعلياً
بلغت قيمته نحو
3343.1
مليون دينار



(12)

التجارة الخارجية وميزان
المدفوعات

تراجع
فائض الحساب الجاري لميزان
مدفوعات دولة الكويت بنحو
88.4%
خلال عام 2015، مقارنة بالعام
السابق

جاء تراجع الحساب الجاري
نتيجة لانخفاض قيمة المتحصلات
بنسبة

35.1%

وارتفاع قيمة
المدفوعات بنسبة

4.8%

تراجع
فائض الميزان
السلعي بنسبة
61.8%

انخفاض
الصادرات السلعية بنسبة
44%

نتيجة أساسية لانخفاض
الصادرات النفطية بنسبة
47.1%

ارتفاع
قيمة الواردات السلعية بنسبة

8.7%

تمثلت أهم أسواق الإستيراد
في كل من الصين والولايات
المتحدة الأمريكية و الإمارات
العربية المتحدة

بلغت نسبة الواردات من
دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية

16.7%

من إجمالي قيمة الواردات

ارتفاع العجز في حساب
الخدمات بنسبة

12.1%

ليبلغ نحو

5.77

بليون دينار

تراجع فائض حساب
الدخل الأساسي بنسبة

7.4%

ليصل إلى نحو

4.15

بليون دينار

انخفاض
العجز في حساب الدخل
الثانوي بنسبة
15.5%
ليصل إلى نحو
4.97
بليون دينار

تحول الفائض في الحساب
الرأسمالي في عام 2014 إلى
عجز في عام 2015

سجل الحساب المالي تدفقاً
صافياً نحو الخارج بقيمة

2.07
بليون دينار

تحول الفائض في ميزان
المدفوعات خلال عام 2014 إلى
عجز خلال عام 2015



(13) سوق الكويت للأوراق المالية

تراجعت مؤشرات التداول والأسعار
الرئيسية في سوق الكويت
للأوراق المالية خلال عام 2015

إنخفض المؤشر العام
للأسعار بنسبة

14%

في نهاية عام 2015

انخفاض
المؤشر الوزني
للأسعار بنسبة

13%

سجلت مؤشرات الأسعار في
أسواق المال لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية **إنخفاضا** في
نهاية عام 2015

من أبرز العوامل المؤثرة
سلباً على أداء سوق
الكويت للأوراق المالية
إنخفاض أسعار النفط
والمؤثرات الجيوسياسية
الإقليمية والعجز المتوقع
في الموازنة العامة

أما أبرز العوامل **الإيجابية**
فتمثل في ارتفاع قيمة
التوزيعات النقدية وإقرار
الخطة الإنمائية الخمسية
متوسطة الأجل

انخفاض
صافي أرباح الشركات
المدرجة في السوق
بنسبة

0.4%

انخفاض
القيمة السوقية
الرأسمالية للشركات
المدرجة بنسبة

11.8%

في نهاية عام 2015

أدرجت خلال عام 2015 شركة
واحدة بلغت قيمتها
السوقية الرأسمالية نحو

343,9
مليون دينار

انخفاض قاعدة الأسهم
المصدرة للشركات المدرجة
في السوق بنسبة

1.3%

انخفضت قيمة الأسهم
المتداولة بنسبة

35.2%

كما انخفضت كمية تلك
الأسهم بنسبة

21.7%

سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى
قيمة للأسهم المتداولة بنسبة

25.3%

للمراسلات والاستفسارات:

بريدياً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت

تلفون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: cbk@cbk.gov.kw

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العالمية: <http://www.cbk.gov.kw>

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت المركزي